



تبلغ 15,7 مليار دولار بنهاية مارس 2020

مليارات دولار تراجعاً في أصول محفظة «مؤسسة البترول» الاستثمارية

1,5 مليار دينار الأموال المستثمرة في سندات متوسطة الأجل.. و2,4 مليار في سندات قصيرة الأجل ■ آلية الاستثمار بالمحفظة بنيت على أساس التحفظ.. والتركيز على أصول ذات سيولة وتصنيف ائتماني

أحمد مغربي

كشفت مصادر مسؤولة لـ«الأنباء» أن قيمة المحفظة الاستثمارية (محفظة وزير المالية) الخاصة بمؤسسة البترول الكويتية بلغت 4,8 مليارات دينار (ما يعادل 15,7 مليار دولار) وذلك كما في تاريخ 31 مارس 2020 وهي مدارة من قبل الهيئة العامة للاستثمار، ويتم استثمار هذه المحفظة من خلال استراتيجية محددة ومعتمدة من قبل مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية. وذكرت المصادر أن آلية الاستثمار في المحفظة الاستثمارية بنيت على أساس التحفظ لضمان الاستقرار وتقليل المخاطر، حيث تم التركيز على الاستثمار في أصول ذات سيولة وجودة استثمارية وتصنيفات ائتمانية عالية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الاستثمارية.

ووفقاً للأرقام المذكورة اعلاه حول الرصيد المتوافر في المحفظة الاستثمارية فإن أصولها انخفضت بنحو ملياري دولار بنهاية السنة المالية 2020/2019 والمنتبهة في مارس الماضي، علماً بأن رصيد المحفظة بنهاية مارس 2019 قد بلغ 17,64 مليار دولار، وبلغ بنهاية مارس 2018 نحو 19,26 مليار دولار. وأشارت المصادر إلى أن مكونات المحفظة الاستثمارية ونوعية الأصول الاستثمارية عبارة عن استثمارات متنوعة ما بين سندات قصيرة ومتوسطة الأجل وكذلك الاستثمار في الأسهم العالمية. وتتوزع استثمارات المحفظة على سندات عالمية

محفظة «مؤسسة البترول» الاستثمارية.. من النشأة إلى المليارية



6,6 مليارات دينار الأرباح المحتجزة لدى «البترول»

قامت مؤسسة البترول الكويتية وبالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار بشأن سداد أرباح المؤسسة والتي تم احتجازها عن السنوات المالية 2008/2007 و 2009 / 2008 و 2016/2017، وتم الاتفاق على دفعها حسب جدول زمني معين حيث تم سداد ما قيمته 1,8 مليار دينار حتى أغسطس 2020 من تلك الأرباح. أما الجزء الذي يخص أرباح السنوات المالية 2014/2013 و 2017/2018 فسيتم التنسيق بشأن دفعها مع الهيئة الهامة للاستثمار خلال الفترة المقبلة. ووفقاً لبيانات مؤسسة البترول تصل قيمة الأرباح المحتجزة لدى مؤسسة البترول والمتوقع سدادها خلال الفترة القادمة مبلغ 6,6 مليارات دينار.

15,7 مليار دولار محفظة المؤسسة الاستثمارية بنهاية مارس 2020



استراتيجية المؤسسة في محفظتها الاستثمارية

- 1 التحفظ لضمان الاستقرار.. وتقليل المخاطر
- 2 التركيز على الأصول ذات السيولة والتصنيف الائتماني العالي
- 3 تعظيم الأرباح والحماية من تقلبات الأوراق



من الاستثمارات المالية. وأفادت بأن طبيعة أدوات الخليلط الاستثماري المعتمدة لتلك المحفظة تختلف عن أي خليلط استثماري آخر ولا يمكن مقارنته بأنواع المحافظ الأخرى لمؤسسات مالية في الدولة في ضوء اختلاف الأهداف والقواعد العامة لكل محفظة عن الأخرى.

في الاستثمار فيها يفوق دوماً أداء المعيار الاستثماري المماثل لها، لافتاً إلى أن العائد التراكمي للمحفظة الاستثمارية قد تجاوز 190% منذ التأسيس. ولفتت إلى أنها تقوم بمتابعة مستوى أداء المحفظة الاستثمارية والذي تتم مقارنته بالمعيار الاستثماري المتوافق والمشابه لأدائها

تعمل على تعظيم أرباحها من المحفظة الاستثمارية وإدارتها «بشكل متحفظ» يحميها من تقلبات السوق بهدف استغلالها في الوقت المناسب لتمويل المشاريع النفطية الرئيسية للقطاع النفطي. وأضافت أن أداء المحفظة الاستثمارية من الأوراق المالية والسندات منذ البدء

جزء من المحفظة المالية لسد هذا العجز والإيفاء بالتزامات المؤسسة تجاه الغير، وتجدر الإشارة إلى أن التزام المؤسسة بسداد أرباح السنوات السابقة للدولة كان من أهم العوامل التي ساهمت في التأثير على السيولة وزيادة الإعباء المالية على «البترول».

تم الاحتفاظ بها على هيئة استثمارات مالية بالصرف على المشاريع الرأسمالية. وذكرت أن انخفاض قيمة الاستثمار بالمحفظة فإنه يعود تحديداً إلى تعرض المؤسسة لعجز مالي نتج عن نقص في السيولة اللازمة للصرف على المشاريع الرأسمالية الجاري تنفيذها، الأمر الذي استدعى تسجيل

عام 1997 للاستفادة من السيولة المتوافرة لديها في العائد على تلك الأموال واستغلالها بالشكل الأمثل لحين البدء بتنفيذ مشاريعها الضخمة بعد استكمال كل الموافقات المطلوبة، وعندما بدأ القطاع النفطي بتنفيذ تلك المشاريع تم البدء باستغلال تلك الأموال التي

متوسطة الأجل بقيمة 1,51 مليار دينار وأسهم عالمية بقيمة 874 مليون دينار وسندات عالمية قصيرة الأجل بقيمة 2,44 مليار دينار. نشأة المحفظة وهدفها وقالت ان مؤسسة البترول قامت بإنشاء المحفظة الاستثمارية في

التحويل الآلي لحسابات المساهمين المصرفية المشتركين بالخدمة بدأ 9 الجاري

«المقاصة» تدعو مساهمي «شمال الزور» للاشتراك بخدمة تحويل الأرباح



وكانت عمومية الشركة التي عقدت في 17 سبتمبر الماضي، أقرت توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 25 فلساً للسهم بإجمالي 27,5 مليون دينار من الأرباح المرحلة وأرباح عام 2019 للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية تاريخ الاستحقاق. تجدر الإشارة إلى أن شركة شمال الزور الأولى للطاقة وتحلية المياه هي أول شركة لتوليد الطاقة وتحلية المياه يتم إدراجها في البورصة الكويتية وأول مشروع شركة بين القطاعين العام والخاص يتم إدراجه أيضاً، وتم إدراج الشركة في بورصة الكويت ضمن السوق الأول بتاريخ 16 أغسطس 2020، وذلك بعد أن تم إجراء التوزيع الناجح لنسبة 50% من أسهم الشركة على المواطنين خلال الربع الأخير من 2019، حيث تجاوز الاكتتاب النسبة المطروحة بمعدل 1,27 مرة وجذب ما يقرب من 127 ألف مستثمر.

دعت الشركة الكويتية للمقاصة مساهمي شركة شمال الزور للطاقة وتحلية المياه إلى الاشتراك في خدمة التحويل الآلي للأرباح إلى الحسابات المصرفية. وأوضحت الشركة في تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أمس، أن توزيع الأرباح النقدية قد ابتدأ اعتباراً من 9 ديسمبر الجاري، وذلك من خلال التحويل الآلي للحسابات المصرفية للمساهمين المشتركين في الخدمة فقط. لذا، دعت المساهمين للاشتراك في تلك الخدمة وتحديد بنكهم المفضل ليتم إيداع الأرباح النقدية في الحساب الخاص لكل مساهم بعد تفعيل الخدمة، مشيرة إلى ضرورة مراجعة المساهمين المشتركين في الخدمة لحساباتهم المصرفية.

«الطيران المدني»: تسجيل 23 مخالفة



أكد مدير إدارة النقل الجوي بالإدارة العامة للطيران المدني عبدالله الراجحي استمرار الجولات الجوية لتسجيل على سوق النقل الجوي في الكويت، حيث تم تسجيل 23 مخالفة ضد أشخاص سوق النقل الجوي ومكاتب السياحة والسفر وسيتم مباشرة تطبيق الإجراءات القانونية بحقهم وتحويلهم إلى لجنة الشكاوى والتحكيم لاتخاذ اللازم بحقهم. وأفاد الراجحي بأنه لا يمكن تحقيق النظام وحفظ السوق من المخالفات إلا من خلال اتباع القوانين التي تعزز الانضباط، مشدداً على حرص الأغلبية على احترام اللوائح والقوانين والتعاميم الموضوعة من قبل الإدارة العامة للطيران المدني والتي تحفظ حقوق أشخاص سوق النقل الجوي.

«ميد»: التحول الرقمي المستمر بدول المنطقة غير طريقة التخطيط للمشاريع وتسليمها

3,5 تريليونات دولار حجم المشاريع الكبرى المخطط لتنفيذها بالشرق الأوسط



محمود عيسى

قالت مجلة ميد أن التحول الرقمي المستمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غير الطريقة التي يتم بها تخطيط المشاريع وتسليمها في المنطقة، وأن السنوات القادمة ستشهد تحولا في طريقة تسليم المشاريع، حيث يقوم رعاة المشاريع وأصحابها بإعادة تشكيل خططهم لتعكس الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة للمنطقة.

وقالت المجلة في تحليل بقلم مدير التحرير ريتشارد توميسون التي في سوق يشهد تغيرا عبر مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك تباطؤ الطلب على العقارات، والتوطن ومتطلبات رعاية أكثر صرامة استجابة لفيروس كورونا، وأن أهم وأكبر عاملين يجبران أصحاب المشاريع على تكيف خطط التنمية هما تغير المناخ والتباطؤ طويل الأجل في الطلب على النفط.

وقال المحلل ان الدافع لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية باريس لعام 2015 هو مطالبهم الحكومات بتقليص نسب الكربون في المشاريع من خلال نهج أكثر مراعاة للبيئة في تصميم المباني والبنية التحتية والبناء والتسليم. وفي الوقت نفسه، يسعى اصحاب المشروعات إلى

انه بوجود ما يصل الى 3,5 تريليونات دولار من المشاريع الكبرى المخطط لها في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن قيمة المشاريع المستقبلية التي سيجري تنفيذها ستتجاوز القيمة الإجمالية لجميع عقود المشاريع المنوطة في المنطقة منذ عام 2004 والتي تبلغ 3,1 تريليون دولار. لذا، فإن إمكانيات استمرار قصة النمو المذهلة في المنطقة تعتبر هائلة. ومع ذلك، فإن إطلاق هذه الفرصة يعتمد كلياً على قدرة صناعة المشاريع في المنطقة على تحقيق تحولها الرقمي.

ذلك ستقل من التداخل في الموقع وتغييرات المرحلة المتأخرة التي تؤدي إلى التأخير والنزاعات. وسيؤدي الاندفاع نحو تقليل الأخطاء وتحسين السلامة اعتماداً متزايداً لتقنيات البناء المعيارية، في حين أن تطوير تقنية الاستشعار جنباً إلى جنب مع الذكاء الاصطناعي يمكن من مراقبة الأصول في الوقت الفعلي أثناء البناء والتشغيل، مما يسمح باستخدام أكثر كفاءة للأصول، وتعزيز كفاءة إجراءات الصيانة، وتحسين الخدمات. وانتهى الكاتب الى القول

البنية التحتية ذات الأهمية الكبيرة. أن مفتاح تحقيق هذه الأهداف يكمن في التحول الرقمي للبناء والهندسة وتشغيل المشاريع في المنطقة، حيث إن دعوة اصحاب المشاريع لزيادة استخدام نمذجة معلومات البناء المتقدمة تجبر المصممين والمقاولين والموردين والمشغلين النهائيين على دمج المعلومات من خلال التوائم الرقمية القائمة على الحوسبة السحابية. إن المشاركة المذكورة للمقاولين والموردين والمشغلين في اعمال التصميم الذي يتيح

تحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية أكبر من استثماراتهم في مشاريعهم، حيث أحدث فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط ضغوطاً على الميزانيات العمومية. ويقوم المستثمرون والمطورون العقاريون في القطاع الخاص بتأخير أو تقليص خططهم الاستثمارية استجابة لانخفاض الطلب على العديد من فئات الأصول، بينما تسعى الحكومات إلى الحد من الإنفاق الرأسمالي من خلال آليات تنفيذ بديلة كالشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع